

وإذا كان الاستحسان أن له ذلك بدون تعيين المقاض فتنعجه أولى
والتحسين بان نقل القسبة لا يعارض نقل قاض خان وان قاض خان
من أهل التميمي كما صرح به الشيخ فاسق صحيح وأما علم **كتاب**
الختنى المرفوع به العائنين والصلاة والسلام على سيدنا محمد
خاتم الأنبياء والمرسلين والموصح لجميع ما بعد فقد سلك عن
ختنى مات قاضي بن تميم من يحن في أثره على تدمير هاس ما مقصرا
واقار على ذلك بيته وان كان يبول ميال النساء فتم دعواه
وتقبل بيته فأجبت بغير قبيل كمن لم يسمع وتقبل ما كنت في الهداية
ان الختنى اذ ماتت فبان يستعين لا يبول بل يلقى بالتميم احتياطاً ولا
ينظره الرجال والنساء فكيف يتخصصوا اذا قال الشهر ونظرنا
انها تبول كالنساء لا تسمى **الحائض** اقول مستعمل العيون من
أقول هذه المسئلة وأما لها من الدعوى الواقعة على الختنى والاختنى
الواقعة في حاله حملها في التناظرانية فوجها مستغلة على جهة وذكر
دعوى كبتين ولا باس بايراد ما صرح بهما اقتضاب قال فوج في التناظر
الواقعة في حاله الختنى والدعوى وذلك واقعة البيته علمها ان
قتل الختنى خطأ فبان يبتين امره قال القول في ذلك قول اقتضاب
ان ذكره وانى وكانت العدة خيب على الختنى بان لم يكن له عاقله فانه
حان له عاقلة فالقول قول العاقل فانه قالوا انه ذكره فاعتزل فويل
ووجب عليهم دية الكفر وان قالوا انه اتى وورثه ادعوا انه ذكر
فالقول قول العاقلة لانهم يوعون على القائل والعاقلة زيادة حصة لان
دعوى والفتاوى والقائل يملكون ذلك فيقتض عليهم دية المرأة ويتوقف
المفضل لان يبتين ادعوا انه ذكره وانى رجها منه وترك ولين احدها
ختنى مات بعد موت اميه فارغ من الختنى انه ذكره وان كان ورث من اميه
نصف المال بعد المات لان ماتت وترك ابنه وامرأة ثم ماتت لختنى فبرئت
ان قلت ذلك النصف لان الختنى مات وتركها وانما تزت الام ثلث ذلك
النصف وقال ابن الميثق وهو الختنى لا يبول كانت لختنى حارة وورثت
الثلث بعد المات ثم ماتت فبرئت انت كذلك ذكره الشافعي والقول قول
ان الختنى الا ان الختنى لا يتقبل على العلم بالله ما تعلم انه كان ذكره وان كان
الام بيته انه كان يبول من ميال الرجال ولا يبول من ميال النساء فانه
يرث من اميه مع ان النصف بعد المات ثم تزت ثلث ذلك النصف من
الختنى وان اقام الختنى بيته انه يبول من ميال النساء ولا يبول من

ميال

ميال الرجال وانها ورثت الثلث من الام بعد المات ولم يخن ثلث
ذلك الثلث لما ماتت الختنى ذكره بيته الام اولى وان اقام الرجل
البيته ان اب الختنى كان زوجها امته على دعوى وطلب ميراثها
وصدقة الابن وكذبته الام ولم تفر الام بيته على ما ادعت فانه قتل
بيته الزوج ويجعل عليه المهر ويرث من الختنى ميراث الزوج وورثت
ام الختنى واخ الختنى من الصداق الذي قضيت على الزوج وميراث الختنى
وان اقامت الام بيته على ما ادعت ام كان يبول من ميال الرجال
ولا يبول من ميال النساء اقام الزوج بيته انها كانت اتى وتبول من
ميال النساء ولا يبول من ميال الرجال كانت بيته الام اولى بالرد ولو
ان هذا الختنى المشكل الذي مات صغيراً اقامت امرأة بيته ان امه
زوجها ايام في حياته فمهرها الف درهم وان كان غلاماً يبول من
حيث يبول العلام ولم يكن يبول من حيث يبول النساء وصدرتها الا
وكذاها الا ان الميت فقال اخذ بيته المرأة وجعله عاملاً
والمعنى انها في ميراثه من اميه وورثها امته الزوج وورث امه
من الثلث واحمل ميراثه من ميراث العلام فان اقام الا ان الميت
البيته بانها كان جارياً يبول من حيث يتبول للماربه قال لا اقبل
بيته في ذلك واقض بيته المرأة وهذا اذا لم يولد لها فاما
الزوج البيته او لا وقضى التناظر بذلك ثم اقامت المرأة البيته فانه
لا تقبل بيته الزوج الا على بالمعنى وان وقتت لحيوت البيته فبان
تبول الام وانما يقضى باسبقهما تاريخاً وان لم يوقت اذ لم يولد
وهذا اذا كانت المرأة تدعى الصداق ومقت لم تدع الصداق فانه تزت
البيته ان كان هذا الصريح الميمت قاله يطلان ولا يقضى بشئ من
ذلك بل الوقت في ذلك ختنى يبتين حاله متى ادرك وليس له الام
الحياة عنده بمنزله ما بعد الموت ولو ان هذا الختنى حين ماتت
يعلم اميه وهو مراهق اقام رجل البيته ان اباه زوجته اباه على
هذا الوصف وامره يدفع الميراث وان كان يبول من حيث يبول
النساء ولا يبول من حيث يبول الرجال وانما طلعتها في حياته
قتل الرجل بها فوجب له نصف هذا العمد واقامت امه
البيته ان اباه زوجها امه في حياته على الف درهم وانما كان
يبول من حيث يبول النساء فهذا على وجهين اما ان جازت امه
معاً وجازت احداهما اسبق من الاخرى فان لم يوقت اوقتهما

Copyrighted material